العراق ما بعد الحرب الأمريكية – الإيرانية

ما بين تفكيك سرديات التشظي واستعادة سندان السيادة

الدكتور فراس عباس هاشم

جامعة البصرة – كلية القانون

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

Enki Foundation for Studies and Research

حريا بنا القول لم يعد من الممكن النظر إلى هشاشة السيادة العراقية في المرحلة الراهنة، كما كشفتها وعمقتها حالة الصراع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية -والكيان الإسرائيلي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمعزل عن الفضاء الداخلي، والذي أصبح جزءاً مفصلياً في انماط الانتاج والتأسيس لمنظومة من السرديات الفكرية التي تروج لها بعض الجماعات المسلحة، بعمليات عسكرية أسهمت بدورها في إضعاف مفهوم الدولة وازاحة وظائفها من خلال تقويض احتكارها للقرار السيادي.

وعليه افضت هذه الديناميكية في تحولات ملامح الدولة العراقية إلى بروز سلطة سياسية هشة، نظراً لاحتكار هذه القوى المسلحة القرار العراقي على نحو ملحوظ، بعد أن اقحمت نفسها لتصبح جزءًا من معادلات الصراع الإقليمي الراهن، ليعاد فيه تعريف حدود السلطة ووظائفها، الأمر الذي أعاد طرح تساؤلات جوهرية حول شرعية هذه الجماعات المسلحة وحدود اندماجها الجغرافي والسياسي ضمن إطار الدولة العراقية، لا سيما في ظل تقاطع وتعارض سردياتها الفكرية مع التوجهات الحكومية.

من هنا جاءت أهمية انتهاج صانع القرار العراقي في الحكومة المقبلة لاستراتيجية وطنية وفقاً لمقاربات ذات تركيبة

اعلامية وسياسية واقتصادية وأمنية في بعض جوانبها، لتشكل مدخلا في اعادة انضاج واحياء لسردية وطنية عراقية جامعة لمكوناته المختلفة وتصمد امام محاولات التقسيم الناعم التي يبنى على أسس هويات فرعية، وفي الوقت نفسه رسالة رادعة للجماعات المسلحة تؤكد قدرة الحكومة العراقية على مواجهة أي تهديد لكيان الدولة واستقراها، وبالتالي يمكن تحقيق هذا الهداف عبر عملية تحييد الداخل العراقي من ان يكون ساحة للتجاذبات الجيوساسية.

أولاً: معضلة السلطة الزائفة ومخاطر اتساعها

مما لا شك فيه، أن مظاهر الضعف التي أصبحت تهيمن على مجالات عمل الحكومة العراقية وممارساتها المختلفة يمكن رصدها في سياق القضايا الداخلية والخارجية ، وما يمكن ان يتخللها من تداعيات تطرحها سرديات أسهمت في تشجع بعض الجماعات المسلحة على تنفيذ عمليات تتجاوز سلطة الدولة وتضعها في موقف تفقد هيبتها، بالإضافة إلى القيام بواجباتها الدستورية واجراءاتها في الحفاظ على كيان الدولة ودرء المخاطر التي تمس استقرارها وسيادتها.

«أصبح الفضاء الداخلي جزءاً مفصلياً في انماط الانتاج والتأسيس لمنظومة من السرديات الفكرية التي تروج لها بعض الجماعات المسلحة، بعمليات عسكرية أسهمت بدورها في إضعاف مفهوم الدولة وازاحة وظائفها من خلال تقويض احتكارها للقرار السيادي.»

وفي السياق عينه، فليس مصادفة أن حالة الضعف في اتخاذ المواقف الحاسمة من قبل الحكومة العراقية الحالية يشكل عنصرا أساسيا في تعميق البنية المجتمعية وتفاقم مظاهر تشظي مكوناتها المختلفة، وهو ما افضى الى اداء حكومي يفتقر الى الوضوح في معالم سلوكياته، وعلى هذا النحو فان لهذا الامر دلالة واضحة من حيث غياب سردية وطنية جامعة قادرة على توحيد مختلف مكونات الشعب

العراقي في اتخاذ مواقف موحدة ضمن إطار وطني مشترك في ظل الأوضاع الإقليمية التي تشهدها المنطقة.

يضاف إلى ذلك، في ظل الانقسام والاختلاف الداخلي ما بين المكونات الأساسية للشعب العراقي مع تنامي نفوذ وتثير الجماعات المسلحة وهيمنتها على قرار الدولة والتي اصبحت معطلة، لتشكل هذه التطورات أهم التحديات التي بدأت تفرض تساؤلات عن أي طريق يجب أن تسلكه الدولة العراقية في ظل غياب سردية للهوية الوطنية تجاه مواقف من الصراعات الإقليمية التي فرضت تأثيراتها على الواقع العراقي، وعدم توافق رؤى وتصورات صانع القرار العراقي مع سرديات الصراع التي تثيرها الجماعات المسلحة، وبالتالي هذه المفاهيم الجديدة التي فجرتها الجماعات المسلحة وتتبناها خاصة في ظل الحرب الراهنة في المنطقة، هي التي تجعل سلطة الدولة تندثر إزاء القيام بوظائفها الدستورية.

ومن ثم، لا يعني أي موقف نقدي من قبل الحكومة العراقية تجاه السردية المغذية للجماعات المسلحة، أن ينخرط صانع القرار العراقي في تحالفات إقليمية موجهة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإنما يستدعي منه تبني منهجية برغماتية تقوم على الحصول على استثناءات وتفاهمات مع طهران لتوريد صادراته النفطية، بالاستناد إلى نطاق العلاقات التاريخية والمذهبية، فضلاً عن تشابك المصالح الايرانية في العراق من خلال الاستثمارات والتبادل التجاري بين البلدين، بما أسهم من تعظيم الفوائد الإيرانية.

وفي السياق ذاته، لا يعني ذلك الانخراط في مواجهة مسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل افتقار العراق إلى المقومات التي تمكنه من خوض مثل هذا الصراع مع قوى دولية عظمى ، فضعف البنية الاقتصادية، ومحدودية القدرات التسليحية ونوعيتها، فضلاً عن الخلافات السياسية والبنية

المجتمعية الهشة وغياب الهوية الوطنية الجامعة، هذه العوامل في صيرورتها اوجدت صعوبات لا تؤهل العراق للدخول في أي مواجهة مع قوى إقليمية أو دولية، ما يستدعي من صانع القرار العراقي تبني مقاربات أكثر واقعية تقوم على منحى تحسين العلاقات مع دول الجوار من جهة .

ومن ناحية أخرى، تتحرك في افق مرتبط بتصورات سردية جامعة للهوية العراق ويتجلى هذا الوعي من خلال تبني استراتيجية لبناء سردية تأثير ناعم ما بين مكونات المجتمع العراقي من خلال منظومة التعليم والاعلام والفن وسياقاتها المختلفة، تتخطى السرديات المتجزئة كما في نموذج الجماعات المسلحة، ويتجسد ذلك بتحرير الهوية الوطنية العراقية من أشكال التشظي المجتمعي، مما يوفر بيئة امنة لإعادة بناء مؤسسات الدولة .

ثانياً: الحزم المتدرج لاسترجاع قيم السيادة وأدواتها

لقد كشفت المؤشرات التي أشرنا إليها سلفاً عن غياب تصور واضح لمفهوم الأمن القومي العراقي لدى الحكومات العراقية المتعاقبة ، وتحديداً إزاء السرديات الفكرية التي تضفي المشروعية السياسية على مواقف بعض الجماعات المسلحة، ما يعني على الحكومة العراقية المقبلة أن تعيها في صياغتها لمسودة استراتيجية الأمن القومي بصورة تراعي جذور الأزمة المتفاقمة في الداخل، من أجل الحفاظ على سيادة العراق وأمنة ومصالحة الوطنية والتحرر من سلطة تأثير الجماعات المسلحة.

وعليه، فإن تحقيق الاستقرار الداخلي في العراق يظل مرهونًا بمدى قدرة الحكومة العراقية المقبلة على توظيف أدوات الضغط السياسي والقانوني للتأثير في سلوك أصحاب هذه الجماعات المسلحة ومساعدتها على فك الارتباط بما يسمى بـ «وحدة الساحات»، بأسلوب طوعي يدفعها نحو تبني مسارات بديلة من حيث الأفكار والتصورات والخطاب السياسي، تبتعد عن خيار المواجهة المسلحة، آخذين في الاعتبار ما قادت إليه من نتائج سلبية على الواقع الاجتماعي العراقي.

«أفضت هذه الديناميكية في تحولات ملامح الدولة العراقية إلى بروز سلطة سياسية هشة، نظراً لاحتكار هذه القوى المسلحة القرار العراقي على نحو ملحوظ، بعد أن اقحمت نفسها لتصبح جزءًا من معادلات الصراع الإقليمي الراهن.»

وعلى هذا الأساس، يتطلب ذلك إحداث تحول في خطاب هذه الجماعات المسلحة ومنظوماتها الفكرية الرافضة لمنطقة سلطة الدولة وسيادتها ضمن حدود جغرافية واضحة المعالم، انطلاقاً من المراهنة على سردية الهوية الوطنية، بما يعيد توجيه تصوراتها تجاه الداخل العراقي باعتبارها جزء لا يتجزأ من

النسيج الاجتماعي العراقي، وعلى هذا النحو يتصاعد ايقاع الارتباط بمنطق الدولة ومؤسساتها.

وإزاء ما تقدم، فإن تحقيق الاستقرار الداخلي في العراق مرهون بحجم الضغوط التي من الممكن أن تمارسها الحكومة العراقية المقبلة للتأثير في سلوكيات هذه الجماعات، أو في اتخاذ هذه الجماعات منحى آخر بعيدا عن استخدام المواجهات الأسلحة في ممارساتها أو سلوكياتها وبما يخدم المصالح العليا العراقية أو إجراء تعديل في خطابها أو في أفكارها وتصوراتها كما أشرنا سلفاً تجاه الواقع العراقي أو الخارجي.

يضاف إلى ذلك، أن ما تشهده المنطقة في الوقت الراهن من اجواء مشحونة بالتوتر والفوضى واستعراض للقوة، له انعكاساته المختلفة على الواقع العراقي سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً، وبالتالي تكشف هذه التطورات الإقليمية عن افتقار العراق إلى رؤية استراتيجية تخدم المصالح العليا للدولة وتعزز من أمنه القومي .

فعلى سبيل المثال لا الحصر اظهر إغلاق مضيق هرمز، مدى هشاشة الخيارات العراقية على مواجهة أي أحداث طارئة على الصعيد الاستراتيجي، حيث بات العراق عاجزاً عن تلبية احتياجاته أو توريد سلاسل صادراته النفطية إلى الأسواق العالمية ، ويعكس هذا الواقع حالة من التردد والجمود في صنع القرار على مواجهة المخاطر والتهديدات.

«تأتي أهمية انتهاج صانع القرار العراقي لاستراتيجية وطنية كمدخل في اعادة انضاج واحياء لسردية وطنية عراقية جامعة لمكوناته المختلفة وتصمد امام محاولات التقسيم الناعم التي يبنى على أسس هويات فرعية.»

لذلك يرى العديد من الخبراء والمختصين في تحليلهم للأحداث والتطورات الاقليمية في منطقة الخليج، من خلال الاستناد إلى مبدأ باريتو(80/20) في إطار «جيوبوليتيك التدفقات»، بقولهم إن أي تأثير لو كان محدودًا بنسبة (20%)

على انسيابية المرور عبر هذا المضيق الحيوي، يمكن أن يفضي إلى انعكاسات غير متكافئة بنسب تصل إلى نحو (80%) تفوق حجم التهديد الفعلي ، وتترجم مظاهرها في متغيرات تدفقات سلاسل الامدادات العالمية من الغاز والنفط، بعد اغلاق مضيق هرمز من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إلى جانب ذلك، يتعين على الحكومة العراقية المقبلة أن تنخرط بجهد دبلوماسي واسع النطاق يندرج في سياق ترميم علاقات العراق مع جواره الجغرافي المحيط، والتي تعرضت للتآكل في الوقت الراهن، لعوامل عدة ومنها تنفيذ بعض الجماعات المسلحة عمليات عسكرية استهدفت دولاً مجاورة للحدود العراقية، في إطار تفعيل وحدة الساحات، هذه الاعمال العدائية أسهمت في تقويض مصداقية العراق على المستويين الإقليمي والدولي، في عدم قدرته على ضبط أمنه الداخلي ومنع أي تهديد ينطلق من أراضيه.

من جهة أخرى، لعل أهم ما يلاحظ في السياق أن على الحكومة العراقية المقبلة أن يستخلص الدروس من التجربة الإيرانية، إذ على الرغم من محاولات تأجيج التباينات القومية والأثنية داخلها من قبل الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي بلغه ترسم التقديرات أو الترجيحات حول معطيات مبنية على حالة التشظي المجتمعي والرهان عليها من أجل انهيار النظام السياسي في طهران، إلا أن حضور الهوية الوطنية الجامعة، وانماط الوعي الثقافي لدى المواطن الإيراني وعلاقتها بالسلطة السياسية، شكلا حاجزاً أمام تجزئة وتفكيك البنية الداخلية وإفشال تلك المساعي الخارجية.

«يظل تحقيق الاستقرار الداخلي في العراق مرهونًا بمدى قدرة الحكومة العراقية المقبلة على توظيف أدوات الضغط السياسي والقانوني للتأثير في سلوك أصحاب هذه الجماعات المسلحة ومساعدتها على فك الارتباط بما يسمى بـ ‹وحدة الساحات›.»

على هذا الأساس فإن إسقاطها على الحالة العراقية يكشف عن هشاشة أكبر في ظل سياق صراع السرديات وتمايز سرديات الجماعات المسلحة عن سردية الدولة، حيث لا يزال النظام السياسي في العراق يفتقر إلى سردية وطنية تحدد ثوابت الدولة و قادرة على إنتاج وحدة رأي أو تحقيق تماسك مجتمعي فعال في مجالات الحياة الاجتماعية والفكرية والسياسية المختلفة، يجعله أكثر عرضة للتأزم جراء عاملين احدهما تجليات الاختراقات الخارجية الإقليمية والدولية. والثاني في سياق خصوبة متغيرات القوى المجتمعية لمكوناته المختلفة وعجزها في التعامل معها.

وأخيرًا، يمكننا القول تفرض الواقعية السياسية على صانع القرار في العراق تبني مقاربات عقلانية، تهدف إلى أحياء السردية الوطنية العراقية من خلال طابعاً رسميا يعزز الثقة

والمساواة ما بين مكونات الشعب العراقي المختلفة، وكذلك تميزها عن الحكومات المتعاقبة على نحو مؤسسات فاعلة وحازمة في تنفيذ القرارات والاجراءات التي تجعل المواطن يشعر بالاطمئنان أي بمعنى، لا ينبغي أن يقتصر التفكير الاستراتيجي لصانح القرار العراقي على تسويق سردية تعزز الهوية الوطنية فقط وانما عليه على نحو ادق معالجة المشكلات الجذرية التي تغذي هذه السرديات التي افقدت الدولة لمكانتها ووظائفها الدستورية وكشفت سيادتها، عبر تبني حلول واقعية تعيد إنتاج الثقة بين الدولة والمجتمع، وتفتح آفاقاً جديدة تعيد للدولة سيادتها الهشة.